

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 6-10/11/2006

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

برنامج عمل المراجع الخارجي للفترة 2006-2007

مقدمة للمجلس للعلم*



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2006/5-E/1

28 September 2006
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب المراجع الخارجي: Mr G. Miller رقم الهاتف: 0044 20 7798-7136

المراجع الخارجي، مكتب المراجعة الوطني للمملكة المتحدة: Mr R. Clark رقم الهاتف: 066513-2577

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).



National Audit Office

المراجعة الدولية

برنامج الأغذية العالمي – برنامج عمل المراجع الخارجي للفترة 2006-2007

المحتويات

يقدم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة خدمات المراجعة الخارجية لبرنامج الأغذية العالمي. والمراجع الخارجي، وهو السير جون بورن، معيّن من قِبَل المجلس التنفيذي طبقاً للنظام المالي. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات البرنامج بموجب المادة الرابعة عشرة من النظام المالي، فإنه يملك، طبقاً للمهمة الموكلة إليه، سلطة رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى كفاءة الإجراءات المالية والإجراءات العامة للتنظيم والإدارة في البرنامج.

ويوفر المكتب خدمات المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية، وهو يعمل في استقلال تام عن دوره باعتباره المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. ويعمل لدى المكتب فريق متخصص من الموظفين المؤهلين مهنيًا ممن يتمتعون بخبرة واسعة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

وتهدف عملية مراجعة الحسابات إلى توفير ضمانات مستقلة للدول الأعضاء، وتعزيز الإدارة المالية والتسيير والإدارة في البرنامج، ودعم الأهداف التي يعمل على تحقيقها.

الفقرات

3-1	مقدمة
7-4	معلومات أساسية
18-8	نهج المراجعة
29-19	المخاطر الرئيسية المحددة
37-30	التغطية المقترحة للمراجعة الإدارية
39-38	تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس التنفيذي الملحق 1: نهج المراجعة المالية

مقدمة

- 1- بعد إعادة تعيين المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في المملكة المتحدة مراجعا خارجيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وبعد الانتهاء من تسليم برنامج عملنا للفترة 2004-2005 إلى المجلس في يونيو/حزيران 2006، فإن هذه الوثيقة توفر للمجلس التنفيذي فرصة إلقاء نظرة على مراجعتنا للبيانات والأنشطة المالية لبرنامج الأغذية العالمي لفترة السنتين 2006-2007.
- 2- وبالنسبة إلى فترة السنتين 2004-2005، كنا قد قدمنا 18 رسالة إدارية إلى الأمانة تتعلق بالإدارة المالية والعمليات على أساس زيارات المراجعة الميدانية، وستة تقارير إلى المجلس التنفيذي: عن معايير الإبلاغ المالي في البرنامج (فبراير/شباط 2005)؛ وتحديث شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) (يونيو/حزيران 2005)؛ وعملية الدعم في دبي (نوفمبر/تشرين الثاني 2005)؛ وخسائر ما بعد تسليم الأغذية (فبراير/شباط 2006)؛ وإطار الإدارة القائمة على النتائج (يونيو/حزيران 2006). وقدّمنا أيضا تقريرنا المالي ورأي المراجعة للفترة 2004-2005 إلى المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2006.
- 3- ويرد أدناه عملنا المقترح في المراجعة، بما في ذلك المراجعة المالية، وعمل المراجعة الإدارية، وعمليات المراجعة الميدانية، وسنتناول هذا العمل المقترح (ونعدله حسب المقتضى) لدعم التحرك المستمر للبرنامج صوب الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسنضع في اعتبارنا أيضا أي تغييرات مطلوبة في ضوء الأنشطة الجديدة استجابة لحالات الطوارئ وتقييمنا المستمر للمخاطر.

معلومات أساسية

- 4- المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في المملكة المتحدة هو المراجع الخارجي المستقل للبرنامج، الذي عُيّن بموجب المواد من الرابعة عشرة - 1 إلى الرابعة عشرة - 9 من النظام المالي. والمطلوب منه فحص كل بيان من البيانات التي تتضمن الحسابات المالية لبرنامج الأغذية العالمي واعتماده ورفع تقرير عنه، وفقا للمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات لفريق المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبموجب أحكام ملحق النظام المالي بشأن الاختصاصات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية (ولا سيما الفقرتان 6 (ج) و7)، مطلوب أيضا من المراجع الخارجي رفع تقارير عن المسائل ذات الصلة بالاقتصاد والكفاءة والفعالية في استخدام الأصول المالية وغيرها من أصول البرنامج.
- 5- وسنستمر في تقديم تقارير إلى الإدارة تتضمن رسائل إدارية إلى المدير التنفيذي تتعلق بمراحل المراجعة الرئيسية (التخطيط، المرحلة الانتقالية، الإنجاز)؛ ورسائل إدارية عن نتائج كل زيارة لمكتب قطري؛ وتقارير إلى المجلس التنفيذي عن القيمة الأساسية لمواضيع المراجعة النقدية أو الإدارية؛ وتقرير مراجعة نهائيا موحدًا يقدم إلى المجلس التنفيذي مع البيانات المالية.
- 6- وسنواصل في مراجعتنا مراعاة ما تتسم به بيئة عمل البرنامج من طبيعة وظروف خاصة؛ ومعالجة جوانب هامة في توفير البرنامج للمعونة الغذائية لسدّ الاحتياجات الطارئة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- 7- وقد شملت خطتنا في المراجعة إعادة تقييم شاملة للعمل المنجز في أول فترة سنتين لنا وردود الإدارة والمجلس التنفيذي. وستتابع التوصيات الواردة في تقاريرنا إلى المجلس التنفيذي، لتتأكد من أن البرنامج لا يزال ينتفع من التدقيق المتسق والمنضبط للمراجعة.

نهج المراجعة

المراجعة المالية

- 8- الهدف الأساسي لمراجعتنا المالية هو تزويد المجلس التنفيذي، وهو المستخدم الرئيسي للبيانات المالية، بما يضمن له خلوص الحسابات، وما تقوم عليه من معاملات مالية، من الأخطاء المادية والتزامها بالنظام المالي للبرنامج. ويؤكد رأي المراجعة أيضاً هل استخدمت النفقات والإيرادات للأغراض المنشودة، وهل تتفق المعاملات مع النظم التي تحكمها أم لا. ولدعم التحرك صوب الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي السنوي، سنفحص في مراجعتنا الحسابات المقدمة لعامي 2006 و 2007 مع تقديم تقرير عن المراجعة حسب المقتضى.
- 9- ويقدم الملحق الأول بعض التفاصيل الأخرى عن نهجنا في المراجعة الذي يفى بأعلى المعايير المهنية وأفضل الممارسات المقبولة الآن.
- 10- وسنحصل على أدلة مباشرة للمراجعة عن طريق العمل في روما وزيارة عدد من المكاتب القطرية والإقليمية، وبخاصة تلك التي تتمتع بتقويضات واسعة للسلطة. ونهتم اهتماماً بالغاً بفحص قانونية الإنفاق، والتأكد من اتفائه مع أهداف برنامج الأغذية العالمي الواردة في الميزانيات المعتمدة. وسنراعي، في اختيارنا للمكاتب الميدانية لمراجعة حساباتها، تقديرات المخاطر. ونقوم بالاتصال والتنسيق مع مكتب المراجعة الداخلية والرقابة لتقادي ازدواجية الجهود غير الضرورية. وسواصل تقييم عمل المراجعة الداخلية والسعي إلى الاعتماد على هذا العمل عند الاقتضاء.
- 11- والمقصود بإجراءنا في المراجعة القيام بمراجعة ذات كفاءة من حيث التكاليف. ولدينا إجراءات وطيدة للاستعراض تكفل القيام بالمراجعة المناسبة بفعالية وبما يتفق ومعايير المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك تتضمن الإجراءات الموحدة للمكتب الوطني لمراجعة الحسابات أساليب داخلية مستقلة لمراقبة الجودة، يضطلع بها موظفو مراجعة ذوو خبرة ممن ليس لهم صلة بعمليات المراجعة وأساليب خارجية لاستعراض الجودة، وهذا يزيد من تأكيد الالتزام بالمعايير والفعالية.
- 12- وسنحضر اجتماعات المجلس التنفيذي واجتماعات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة في فترة السنتين حسب المقتضى؛ وسنحضر أيضاً اجتماعات لجنة المراجعة.

الزيارات الميدانية لعمليات البرنامج

- 13- ونحن نقوم بمراجعة مالية وإعداد تقرير إداري سواء في المقر أو في أماكن العمل حول العالم. وستتضمن المراجعة المالية، على سبيل المثال، مراجعة سجلات الإيرادات والنفقات في المكاتب المحلية؛ واستعراض النفقات في ضوء الميزانية؛ وعمليات الفحص المادي لأصول المخزونات؛ واستعراض السلفيات؛ واستعراض التسويات المصرفية. وسيكون العمل الميداني للتقرير الإداري داعماً للموضوعات الأساسية التي ستدرج في تقارير المراجعة المنشورة، ولذلك سيتضمن حسب المقتضى المسائل التي تؤثر في عمليات البرنامج من الناحية الاقتصادية ومن حيث الكفاءة والفعالية.

- 14- وبالنسبة إلى فترة السنتين 2006-2007، نعتزم زيارة 15 بلدا، تشمل المكاتب الإقليمية الستة، ووضع رسائل إدارية عنها. ورهنا بالحاجة إلى تعديل برنامجنا للاستجابة للظروف المتغيرة، فإننا نتوقع زيارة البلدان التالية في فترة السنتين: إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، بنما، تايلند، تشاد، الجزائر، جنوب أفريقيا، السنغال، السودان، الصومال، كوبا، كينيا، مصر. وبالإضافة إلى ذلك، وعلاوة على برنامج العمل هذا والتقارير المالي ورأي المراجعة، سنقدم أربعة تقارير مواضيعية إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.
- 15- ويستند اختيار الأماكن إلى المخاطر باستخدام معاييرنا نحن للمخاطر، مثل: قيمة الميزانيات التشغيلية؛ ونوع العمليات في البلدان؛ ونتائج المراجعة المستمدة من زيارتنا الميدانية السابقة والمراجعة الداخلية. مع ذلك سنظل متجاوبين مع احتياجات الأنشطة التشغيلية للبرنامج ومع أي ظروف متغيرة.

التقارير الإدارية إلى المجلس التنفيذي

- 16- المقصود بتقاريرنا إلى المجلس التنفيذي معالجة المجالات المهمة من حيث ارتباطها بالتشغيل الكفاء والفعال للمنظمة، وتحقيق أهداف البرنامج، وحجم الموارد المرصودة لهذه الأهداف.

ترتيبات التسيير والإدارة في المنظمة

- 17- في أغسطس/آب 2004، أعاد المدير التنفيذي تشكيل لجنة المراجعة لتضم عددا كبيرا من المستشارين الفنيين من ذوي الخبرة الخارجية، مع اختصاصات جديدة تهدف إلى تقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي في الإدارة والمحاسبة المالية. ونحن نعمل مع اللجنة على دعم جهودها والمساهمة فيها؛ وضمان وجود تشارك مثمر بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية. ونحن نرحب بخطط المدير التنفيذي لزيادة توسيع التمثيل الخارجي للجنة، مما سيزيد في اعتقادنا من تحسين التسيير والإدارة في المنظمة. نرى أن من المهم للأمانة أن تبقي على الحضور الراهن لإدارتها العليا في اجتماعات لجنة المراجعة، للاستمرار في ضمان الرقابة والمشورة الفعاليتين عندما تتألف اللجنة بكاملها من أعضاء خارجيين.
- 18- وعلاوة على حضور اجتماعات المجلس التنفيذي ولجنة المراجعة، فإننا مستعدون للاجتماع دوريا مع أعضاء هيئة مكتب المجلس التنفيذي متى كان ذلك مفيدا.

المخاطر الرئيسية المحددة

- 19- هناك عدد من الجوانب الرئيسية لطبيعية البرنامج وهيكله وعملياته يمثل عوامل مخاطر معينة في المراجعة. ويتناول نهجنا في المراجعة هذه المخاطر وأثرها على الرقابة الداخلية والبيانات المالية للبرنامج.

تعزيز المساءلة

- 20- في استجابة جزئية للتوصيات الواردة في تقريرنا إلى المجلس التنفيذي في يناير/كانون الثاني 2005 عن معايير الإبلاغ المالي في البرنامج⁽¹⁾ وبتشجيع من فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة، وافق المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 على الاقتراحات المرورية للأمانة بشأن العمل بمعايير محسنة للإبلاغ المالي في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك أعلنت الأمانة أنها تعتزم إدراج بيان عن الرقابة الداخلية في البيانات المالية السنوية.

(1) WFP/EB.A/2005/6-B/Rev.1

21- وسترصد مراجعتنا التقدم المتحقق في مبادرتي الإدارة هاتين دعما لكلتا المبادرتين، وهو ما نعتقد أنه سيعزز الشفافية والمساءلة في البرنامج (هدف الإدارة 6 في الخطة الاستراتيجية للفترة 2006-2009⁽²⁾).

اللامركزية والرقابة الداخلية

22- ما زالت لامركزية الهيكل الرقابي للبرنامج من الشواغل الرئيسية لمراجعتنا. وقد استمر سعى البرنامج إلى زيادة فعالية إدارة العمليات والضوابط الإدارية الداخلية. وكان ذلك جزئيا استجابة لنتائج وشواغل المراجعة التي أثرت، ونتائج المراجعة الداخلية، وأيضا استجابة لتقييم الإدارة نفسها للمخاطر. وفيما يتعلق بالرقابة المالية تخلق اللامركزية مخاطر، كما أنها مجزية في تقديم المساعدة العاجلة والمناسبة، وفي المراقبة والمحاسبة فيما يتعلق بالعمليات.

23- وسينظر برنامجنا المقرر لزيارات المراجعة للعمليات الميدانية في الضوابط الداخلية الرئيسية المطبقة على الإنفاق، والميزانيات، والتسويات المصرفية، والتحقق من الأصول. وعلى الصعيد الإقليمي، سننظر في ترتيبات الرقابة المطبقة لرصد أنشطة المكاتب القطرية.

إدارة المخاطر

24- في الفترة 2004-2005، شرع البرنامج في إدخال آليات جديدة لإدارة المخاطر لتوفير معلومات ورقابة إدارية محسنة. وحتى يتسنى تنفيذ ذلك بالكامل، يمكن أن تكون هناك مخاطر كبيرة غير مكتشفة و/أو غير مبلغة إلى الإدارة.

25- وستعرض مراجعتنا التقدم المتحقق في هذه الترتيبات، وستنظر في مدى توفير هذه العملية لهيكل نافع يتيح إدارة أنجع وأكثر كفاءة للمخاطر في البرنامج.

الاعتماد على الشركاء المنفذين

26- يعتمد البرنامج على الشركاء المنفذين في تغذية المستفيدين وإبلاغ النتائج إلى البرنامج. وهناك، بحكم طبيعة الترتيبات، خطر عدم الإبلاغ الكامل عن خسائر ما بعد تسليم الأغذية، وخطر السمعة المرتبط بالاستعانة بأطراف أخرى لتحقيق أهداف المنظمة.

27- وستنظر زيارتنا الميدانية المقررة للمراجعة في تماسك معلومات الرصد الميداني التي يقدمها الشركاء المنفذون. وبنظر أيضا في السجلات المحلية المتعلقة بحجم خسائر ما بعد التسليم المسجلة في نظام معالجة حركة السلع وتحليلها، لتحديد مدى الاكتمال والدقة.

الطابع الطوعي للمنح

28- تمويل عمليات البرنامج طوعي بكامله، وبهذه الصفة فإن ذلك يطرح تلقائيا بعض المخاطر التشغيلية على البرنامج: فإذا نقص التمويل في مجال معين من مجالات العمل أو في نشاط جار، نشأ خطر متمثل في إمكان استخدام الأموال التي تقدمها الجهات المانحة خصيصا لغرض معين لتمويل النقص في مجالات أخرى.

29- وينظر استعراضنا لإنفاق المكاتب الميدانية في دقة الإعلان عن المعاملات في النظام المحاسبي لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS)، الذي هو المصدر الأساسي للمعلومات المالية المنقولة إلى المجلس التنفيذي. وفي مراجعة

⁽²⁾ WFP/EB.A/2005/5-A/Rev.1

الإيرادات، ننظر في المبالغ الواردة من الجهات المانحة، ونتحقق من أن الأموال قد أدرجت في الحساب طبقاً لرغبات الجهات المانحة المحددة في وثيقة تعهد الجهة المانحة.

التغطية المقترحة للمراجعة الإدارية

- 30- يعطي النظام المالي للمراجع الخارجي سلطة النظر في المسائل المتعلقة بالمراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء كجزء من مهمته، وتقديم تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي.
- 31- وبعد تقديم المراجع الخارجي لموضوعات محتملة للتقارير إلى المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2006 ومناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي والأمانة، حددنا أربعة موضوعات للتقرير الإداري في الفترة 2006-2007. واستفدنا من المناقشات مع المجلس التنفيذي وهيئة مكتبه في استعراض واختيار المجالات ذات الصلة من حيث أهميتها للعمل الكفء والفعال للمنظمة ولحجم الموارد المخصصة لهذه المجالات.
- 32- وتشمل موضوعات التقارير التي حددناها إدارة الخزينة، وتكلفة الاتصالات، والجزء الثاني من استعراضنا للإدارة القائمة على النتائج، وأثر اللامركزية. وسنقدم متابعة لتوصياتنا السابقة، وسنحاول الاستمرار في التقديم المرحلي لتقاريرنا إلى المجلس التنفيذي في فترة السنتين.

إدارة الخزينة

- 33- ظل برنامج الأغذية العالمي منذ عام 2002 يحتفظ سنوياً بموارد نقدية كبيرة تزيد على بليون دولار أمريكي. ويحتاج مستوى الأرصدة النقدية إلى ضوابط إدارية فعالية لحماية هذه الأصول النقدية الطائلة، وإمداد البرنامج بالموارد اللازمة للاستجابة لما يستجد من حالات الطوارئ بسرعة ودعم التعهدات البرنامجية الجارية، مع القدرة في الوقت ذاته على تمويل الائتمانات الناشئة عن أنشطة مثل تمويل استحقاقات الموظفين. وسيؤكد هذا التقرير لأعضاء المجلس أن الأموال المحتفظ بها مصنونة، وتدار بطريقة فعالة من حيث التكاليف، وجاهزة للاستخدام المناسب.

تكلفة الاتصالات

- 34- يعتمد البرنامج بشدة على علاقته بالجهات المانحة وخلق سمعة تزيد من المساهمات التي تمكن البرنامج من الاستجابة ليس فقط لحالات الطوارئ، بل أيضاً للمشاريع الإنمائية الجارية. وسينظر استعراضنا في فعالية الاتصالات من حيث التكاليف وفائدتها من خلال مكاتب الاتصال ومبادرات جمع الأموال. وسننظر أيضاً في مدى ارتباط الترويج لـ "الصورة المميزة" بأهداف البرنامج وأولوياته، للتأكد من أن الاستثمار في الاتصالات يوفر مستوى مقبولاً من العائد من الناحيتين التشغيلية والاقتصادية.

الإدارة القائمة على النتائج

- 35- كنا قد تعهدنا، في تقريرنا الأولي في عام 2005 عن ترتيبات الإدارة القائمة على النتائج، بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في الفترة 2006-2007 عن استعراضنا لمؤشرات الأداء في ضوء معايير أفضل الممارسات، بما في ذلك النظر في أهمية المؤشرات وتعريفها وجدواها وأنيته وقابليتها للتحقق. وسننظر علاوة على ذلك في الأثر على المساءلة في المكاتب

القطرية ومدى التدريب والدعم اللامركزي للنهج القائم على النتائج. وسنستفيد من نتائج زيارتنا الميدانية في تقديم تقييم لمدى إمكانية تعزيز تحسينات الأداء المبلغ عنها إلى زيادة الفعالية وليس إلى استخدام المزيد من الموارد.

اللامركزية

36- في الفترة 2004-2005، ألفت رسائلنا الإدارية وتقاريرنا عن المراجعة المالية الضوء على التغييرات في نطاق أو نوعية الرقابة في المكاتب الإقليمية. ومن حيث الرقابة المالية، تطرح اللامركزية مسائل فيما يتعلق بتوفير المساعدة في الظروف الطارئة ومراقبة المعونة المالية والمسؤولية عنها. وبعد الإبلاغ في عام 2005 عن وقوع تدليس في المكتب الإقليمي لجنوب أفريقيا، عمم المقر توجيهها على المكاتب قال فيه إن الإشراف المالي على الضوابط المالية من مسؤولية المكتب الإقليمي.

37- وتقوم الإدارة المالية العليا بتنفيذ عدد من ضوابط المراقبة المالية التي ستنفذ بكاملها في عام 2006:

- SHAPE – جدول بيانات شهري عن الأداء يحتفظ به نائب مدير الشؤون الإدارية، ويحدد التقدم المتحقق في تنفيذ الأهداف التي يضعها مديرو الشعب، وذلك لتعزيز رقابة الإدارة.
 - DASHBOARD – إجراء للتقييم الميداني قيد الإعداد، يساعد على مراقبة التقدم المتحقق في ضوء الأهداف المالية – ومن ذلك على سبيل المثال حالة الأرصد التي طال العهد بها.
- وسيقم استعراضنا الأثر على أعداد الموظفين الميدانيين بالمقارنة بموظفي المقر، وسيضمن تعليقاً على المساءلة والأداء في إجراءات الرصد من خلال العمليات اللامركزية وعمليات المراقبة المالية.

تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس التنفيذي

- 38- بالإضافة إلى تقارير مراجعة الأداء على أساس الموضوعات، سنقدم تقريراً عن مراجعتنا للبيانات المالية للبرنامج، لاستكمال رأي المراجعة وإبلاغ المجلس التنفيذي بالمسائل المهمة الناجمة عن مراجعتنا المالية.
- 39- وسنتيح للمدير التنفيذي فرصة التعليق على نتائج مراجعتنا قبل تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي. ونحن نتبع سياسة "لا مفاجآت" التي تتمثل في المناقشة الكاملة لنتائج مراجعتنا مع المنظمة قبل تقديم التقرير، والسعي إلى الاتفاق على الوقائع التي تقوم عليها نتائج تقرير المراجعة وتوصياته. وهذا يبسر للمجلس التنفيذي النظر في المسائل المثارة في تقرير المراجع الخارجي، على أساس الإدراك الواثق أنها تقوم على وقائع سليمة موثوق بها ومعروضة بشكل نزيه. وبالإضافة إلى ذلك، تُتيح هذه العملية للمدير التنفيذي وموظفيه أكبر فرصة ممكنة لاتخاذ تدابير بشأن التوصيات العملية للمراجع الخارجي.

الملحق الأول

منهجية المراجعة المالية

- 1- إننا، إذ نطبق أعلى المعايير المهنية في المراجعة، نركز بوضوح على المخاطر والضوابط، مستهدفين ما يلي:
 - إضافة قيمة من خلال عملية المراجعة الخارجية؛
 - توفير الفرص لتحسين الكفاءة وتحقيق الوفورات للمنظمة.
- 2- ويرتكز نهجنا في المراجعة على الحصول على فهم شامل لعمليات البرنامج وأنشطته، لتحديد المخاطر الأساسية الناجمة عن هذه الأنشطة. فالمخاطر المادية يمكن أن تؤثر على قدرة البرنامج على تحقيق أهداف عمله، وأن تؤثر على موثوقية ودقة البيانات المالية. ولذلك فإن نهجنا في المراجعة يركز على مفاهيم النسبية والمخاطر وعلى حاجة المستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية.
- 3- والنسبية مفهوم يسلم بأن البيانات المالية نادراً ما تكون صحيحة بشكل مطلق. ويمكن اعتبار مسألة ما مادية إذا كان من شأن إدراجها أو إغفالها أو بيانها بشكل غير صحيح أو عدم الإفصاح عنها تحريف النظرة العامة التي تقدمها البيانات المالية. ولذلك فإن عملنا يركز على جميع المجالات الرئيسية للنشاط، ويقتصر تقرير المراجع الخارجي عن البيانات المالية على المسائل الجوهرية. أما الموضوعات الأقل أهمية فستعالج من خلال التناقش والتراسل مع المدير التنفيذي.
- 4- ونحن نقوم بتقييم شامل للمخاطر يتضمن تقديراً لجوانب القوة والضعف للضوابط المعمول بها في النظم المالية للمنظمة – مع مراعاة تطورات مثل إدخال نظم محوسبة جديدة والتغييرات في الإجراءات – لتحديد احتمال وجود خطأ جوهري، بما في ذلك التدليس. وتساعدنا نتائج التقدير في تحديد مستوى الأدلة المطلوب في المراجعة لدعم رأي المراجعة؛ وتركيز جهودنا على مجالات المخاطر العالية؛ وتحسين فعالية اختبارات المراجعة من حيث التكاليف.